العرب
الثلاثاء 2021/06/01
السنة 44 العدد 12076

النهضة تمضي في تمرير تعديلات القانون الانتخابي لتثبيت سيطرتها على البرلمان

الحركة الإسلامية تستثمر ارتباك الحزام الداعم لقيس سعيد

تدفع حركة النهضة الإسلامية في تونس إلى المصادقة على تعديلات للقانون الانتخابي في البرلمان لتوجّه إلى خصومها رسالة مفادها أنها تسيطر على البرلمان فعليا وأيضا لتصعيد الخلاف مع الرئيس قيس سعيد من خلال محاولة تحجيم صلاحياته، مستفيدة في ذلك من بوادر تصدع الحزام السياسي الداعم له.

صغير الحيدري

تونس – لم يمنع إخفاق حركة النهضة الإسلامية بتونس في فرض العديد من أجنداتها، على غرار تركيز المحكمة الدستورية وتمرير التعديل الوزاري، من مواصلة العمل على تمرير تعديلات القانون الانتخابي رغم المخاطر التي تُهدد دخولها حيز التنفيذ إذ قد يرفضها الرئيس قيس سعيد في حال النجاح في المصادقة عليها.

وبدا واضحا أن الحركة بصدد استثمار تباطؤ الرئيس سعيد في التقدم بمبادرات إلى البرلمان، وكذلك استغلال بوادر تفكك الحزام الداعم للرئيس على خلفية الانقسامات التي يعرفها حزب التيار الديمقراطي، للمضي قدما في المصادقة على هذه التعديلات لتضع جميع خصومها أمام حقيقة سيطرتها على المجلس النيابي.

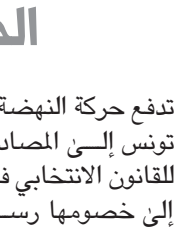

خليل الرقيق

النهضة تواصل معركتها مع الرئيس بقضم صلاحياته

حاتم المليكي

البرلمان تحت السيطرة الرسالة التي تبعث بها النهضة

وقال النائب عن حركة النهضة الإسلامية ناجي الجمل إن البرلمان سيصادق في بحر هذا الأسبوع على فصول تعديل القانون الانتخابي الذي يدور بشأنه جدل منذ فترة لاسيما بعد ما أفرزته انتخابات 2019 من نتائج أفضت إلى مجلس نواب فسيفسائي ومنقسم على نفسه.

وأضاف الجمل، الذي يرأس لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والانتخابية، في تصريحات لصحيفة محلية أن "اللجنة ستواصل الأسبوع المقبل مناقشة الفصول الواردة في المبادرات التشريعية لتعديل القانون الانتخابي والتصويت عليها فصلا فصلا، حيث ستعقد اللجنة وفق الرزنامة التي وضعتها 3 جلسات".

وتقود حركة النهضة الإسلامية جهود تعديل القانون الانتخابي، وهي جهود لم تخلُ من محاولات لاستهداف خصومها في المحطات الانتخابية المقبلة حيث تعمل الحركة على تحجيم صلاحيات الرئيس قيس سعيد المتعلقة بالدعوة إلى الانتخابات، علاوة على التركيز على إمكانية منع خصوم آخرين، على غرار رئيسة الحزب الدستوري الحر المعارض عبير موسي، من الترشح في الاستحقاقات المقبلة.

وترى جهات سياسية في تونس أن النهضة تريد من خلال هذه التحركات أن تبعث رسالة مفادها أنها تسيطر فعليا على البرلمان وتمرر ما تريده هي من مشاريع قوانين.

وقال النائب البرلماني حاتم المليكي إن "حركة النهضة مصرة على تمرير التعديلات على القانون الانتخابي دون أن تثير ضجة إعلامية، وفي ذلك رسالة واضحة تفيد بأنها تسيطر على البرلمان؛ حركة النهضة عندما تريد تعطيل البرلمان تعطله لأي سبب من أجل التصويت عن بعد مثلا، وهي تريد أن تثبت للجميع أنها تسيطر على المجلس".

وأضاف المليكي في تصريح لـ"العرب" أن "هدف النهضة التالي من هذه التعديلات هو خلق مسارات متعددة بشأن مسألة واحدة وهي العملية السياسية. حركة النهضة طرحت منذ فترة تعديل القانون الانتخابي لكن المشكلة تكمن في تفريق الحركة للمسارات من أجل الحصول على مكاسب لأن العملية السياسية والانتخابية تستوجب العديد من التشريعات الأخرى على غرار قانون الأحزاب وقانون الجمعيات وغيرهما".

وأوضح "إلى جانب ذلك كان من المفروض أن يُعدل النظام السياسي قبل أن نتطرق إلى النظام الانتخابي والاقتراع لأن ذلك ليس إلا أداة؛ فالنهضة تريد فصل مراجعة القانون الانتخابي عن مراجعة نظام الحكم الذي تتمسك به (شبه برلماني)".

ولا يتوقع متابعون للشأن السياسي في تونس أن يمضي الرئيس سعيد على هذه التعديلات إذا نجحت حركة النهضة الإسلامية في تمريرها خاصة أنها تُهدد صلاحياته بما يمنع دخولها حيز التنفيذ.

وقال المحلل السياسي خليل الرقيق إن "تضمن نقطة تحويل وجهة الدعوة للانتخاب من الرئيس إلى جهة أخرى وحده كفيل بجعلنا نعرف النوايا، لذلك لا أعتقد أن الرئيس سعيد سيختم هذه القوانين، إنها مواصلة من النهضة في معركة كسر العظام مع رئيس الجمهورية ومحاولة قضم صلاحياته".

وتابع الرقيق في حديث مع "العرب" أن "النهضة لا تزال تنظر بعدم الرضا إلى الرئيس سعيد الذي تعتقد أنه يمتلك قوة تعطيلية لكل مشاريعها السلطوية". ومن بين الفصول المثيرة للجدل التي تقدمت حركة النهضة الإسلامية بمقترح لتعديلها الفصل 101 الذي يتعلق بدعوة الناخبين إلى الاقتراع.

وفيما كان هذا الفصل ينص على أن تلك الدعوة يتمتع بها رئيس الجمهورية فإن الحركة الإسلامية تريد تحويل تلك الصلاحية ومنحها لرئاسة الحكومة، وهي خطوة يُجمع مراقبون على أنها تستهدف تقليص صلاحيات الرئيس سعيد الذي يخوض صراعا مع حركة النهضة الإسلامية ورئيسها الذي يرأس البرلمان راشد الغنوشي.

وفيما تسلط هذه المستجدات الضوء مجددا على سعي النهضة إلى التصعيد مع الرئيس سعيد فإنها تطرح في المقابل أكثر من تساؤل عن أداء الأخير وحزامه الداعم له والذي يشهد بوادر تفكك.

ويعرف التيار الديمقراطي، وهو حليف حركة الشعب (قومي) التي هي من أبرز الداعمين للرئيس سعيد، خلافات داخلية متفاقمة حيث دعا الحزب رئيس كتلته البرلمانية محمد عمار إلى الانسحاب من رئاسة الكتلة.

واعتبر خليل الرقيق أن التيار الديمقراطي يعرف انشقاقات داخلية بين تيارين: الأول يريد استكمال التحالف مع الرئيس سعيد ومساندته والثاني يسعى إلى فرض الاصطفاف وراء حركة النهضة، موضحا "هناك شق لا يزال متمسكا بروحية 14 يناير (الانتفاضة) ويعتبر أن النهضة قوة ثورية بينما الشق الآخر معروف بلهجته الحادة إزاء النهضة وأبرز عناصره محمد عمار والقيادية سامية عبو".

تحركات من شأنها أن تُفاقم الأزمة

المرتزقة والانتخابات يتصدران مباحثات مرتقبة بين ماكرون والدبيبة

باريس – توجه رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا عبدالحميد الدبيبة إلى فرنسا حيث من المتوقع أن يُجري مباحثات مع الرئيس إيمانويل ماكرون الثلاثاء.

وقال قصر الإليزيه في بيان نشره الاثنين إن "الرئيس إيمانويل ماكرون سيستقبل رئيس الوزراء الليبي عبدالحميد الدبيبة في باريس لمناقشة عملية تحقيق الاستقرار في ليبيا".

وستجدد فرنسا في هذه المناسبة مطالبتها بسحب المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا فضلا عن دعمها تنظيم انتخابات، بحسب ما نشرته الرئاسة الفرنسية.

وتحاول ليبيا الخروج من عقد من الفوضى والاقتتال بعد سقوط نظام معمر القذافي.

وبموجب تفاهمات جنيف السويسرية فإن حكومة عبدالحميد الدبيبة مطالبة بإيصال البلاد إلى انتخابات عامة في الـ24 من ديسمبر المقبل، وذلك مع العمل على توحيد المؤسسات المنقسمة منذ سنوات.

ويعتبر انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة أمرا محوريا في هذه العملية إذ تسببت القوى الخارجية إلى حد كبير بتأجيج الصراع الليبي.

وأفادت الأمم المتحدة في ديسمبر بأن ثمة 20 ألف مرتزق ومقاتل أجنبي في ليبيا. وهم يتوزعون على مجموعات عدة ومن جنسيات مختلفة بينهم روس وتشاديون وسودانيون وسوريون، لكن هناك أيضا المئات من الجنود الأتراك الذين يتواجدون في ليبيا بموجب اتفاق ثنائي أبرم مع حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج سابقا.

وبفضل هذا الاتفاق دعمت أنقرة عسكريا الحكومة في طرابلس في صد هجوم نفذّه الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر للسيطرة على العاصمة.

وقام الدبيبة بزيارة للجزائر يومي السبت والأحد، وبحث البلدان اللذان يشتركان في نحو ألف كيلومتر من الحدود استئناف الروابط البرية والبحرية بينهما. ومن المقرر أن يلتقي رئيس الوزراء الليبي رئيس الحكومة الإيطالية ماريو دراغي الاثنين في روما.

وتأتي زيارة الدبيبة في وقت يكثف فيه المسؤولون المؤقتون في ليبيا من تحركاتهم لتحقيق الأهداف التي أتوا من أجلها.

وتم الاثنين إطلاق فعاليات الملتقى التأسيسي للمفوضية الوطنية العليا للمصالحة في البلاد، وتستمر نحو شهر كامل ويقدم خلالها المواطنون آراءهم حول هيكلة مفوضية المصالحة وإنجاز عملية المصالحة.

وتعتبر المصالحة الوطنية أبرز ملفات وتحديات السلطة الجديدة في ليبيا، لاسيما وأنها تعد ركيزة بناء الدولة بعد الانتخابات العامة المقررة في ديسمبر المقبل.

عزل قاض جزائري انحاز للحراك الشعبي

صابر بليدي

الجزائر – عزل القضاء الجزائري قاضيًا عُرف بمواقفه الداعمة للحراك الشعبي وبدعواته لاستقلالية السلطة القضائية خلال السنوات الأخيرة، حيث ظهر في أكثر من موقع مدافعا عن التعددية النقابية في سلك القضاء، وساهم بشكل قوي في ظهور "نادي القضاة" الذي تبنى مطالب التغيير في البلاد وانحاز لمطالب الحراك الشعبي، كما قرر مقاطعة استحقاقات انتخابية سابقة.

ووصف القاضي المعزول سعدالدين مرزوق في تصريح لـ"العرب" قرار المجلس الأعلى للقضاء الصادر مساء الأحد بـ"الروائي" و"الانتقامي والاستهدافي" لشخصه، بسبب مواقفه الداعية إلى تحرير القضاء من السلطة التنفيذية، واستقلال السلطة تماما عن الضغوط والتدخلات الخارجية.

وأضاف مرزوق أن "المسألة تعود إلى سنوات سابقة، ومواقفي من أجل استقلال القضاء ليست وليدة اليوم، حيث عانيت من المضايقات والمتابعات منذ حقبة السلطة السابقة، خاصة لما كان وزير العدل طيب لوح على رأس القطاع، والجنرال الفار الغالي بلقصير على رأس الدرك الوطني، ولقد كنت أقطع مسافات طويلة من أجل تسجيل موقف هنا أو تنظيم وقفة هناك من أجل التعبير عن ضرورة تكريس استقلالية القضاء".

وتابع "لُوحقت بتهم مقاطعة انتخابات العهدة الخامسة للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة التي كانت مقررة في 2019، وانتخابات الرابع من يوليو والتحريض على الإضراب الذي نظمه القضاة في نفس العام، وهو الإضراب الذي أزعج كثيرا الوصاية، فرغم أن نقابة القضاة هي التي تبنته، بالرغم من التضارب في مواقف أمينها العام يسعد مبروك الذي كان يعارضه في الباطن وكان على اتصالات متقدمة مع الوصاية وموافقا على الحركة المفاجئة التي أعلنتها وزارة العدل آنذاك، غير أن الهيئة حملتني المسؤولية واتهمتني بالتحريض عليه، خاصة وأنه جاء في أعقاب إعلان نادي القضاة عن مقاطعة الانتخابات الرئاسية في أبريل ويوليو 2019".

وأشار مرزوق إلى تصريح مثير لقائد أركان الجيش الجنرال الراحل أحمد قايد صالح موجه لوزير العدل بلقاسم زغماتي "اذهبوا إلى أبعد الحدود"، موضحا أنه "رغم التأويلات السياسية التي أعطيت له، إلا أنه كان يستهدف حراك القضاة، وأن حادثة الاعتداء على قضاة في محكمة وهران بغرب البلاد هي تنفيذ لتلك التعليمات الشفهية، رغم أن الأمر تجاوز كل الحدود ولم يسجل في تاريخ أي قضاء قديم أو حديث أو في بلد شمولي أن قامت عناصر الأمن بتعنيف قضاة".

وأكد أن قرار العزل كان منتظرا بالنسبة إليه حتى خلال حقبة السلطة السابقة لما كان وزير العدل المسجون طيب لوح على رأس الوزارة الوصية، قياسا بالانزعاج الذي لحقها من تصاعد أصوات من داخل الجهاز تدعو لاستقلالية القضاء، وحتى إلغاء الوزارة برمتها، والاكتفاء بمجلس أعلى منتخب يضطلع بالمهام المعروفة في هذا الشأن.

سعدالدين مرزوق

قرار مجلس القضاء استهدفني في شخصي وهو انتقامي

وأشار ناشطون سياسيون ومحامون إلى أن "محاكمة القاضي سعدالدين مرزوق باطلة، وقرار عزله من سلك القضاء باطل أيضا دستورا وقانونا"، واستدل منشور منسوب للناشط السياسي المعارض فوضيل بومالة على ذلك بكون "تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء (ومن ثم الهيئة التأديبية التي حاكمت القاضي مرزوق وقررت مصيره) غير قانونية لأن ثمانية من أعضائها قد انتهت عهدتهم بالمجلس في شهر مايو 2020، ويتعلق الأمر بخمسة قضاة انتهت عهدتهم ولم ينتخب بدلا عنهم قضاة آخرون وثلاثة أعضاء من بين الستة الذين يدخلون في صلاحيات الرئيس تبون كتعيين انتهت أيضا عهدتهم في الفترة نفسها ولم يعيِّن محلهم أعضاء جددا.

والأخطر أنهم واصلوا عملهم خارج الدستور والقانون التنظيمي الخاص بالمجلس الأعلى للقضاء بالرغم من أن مكتب المجلس الدائم قد أخطر بضرورة تجديدهم بالانتخاب أو بالتعيين مطلع فبراير 2020 وحدد تاريخ الانتخاب في 7 مايو 2020. ولم تنظم الانتخابات ولم تتم التعيينات".

استجواب غالي لا يُنهي أزمة المغرب وإسبانيا

الرباط – استبق المغرب استجواب القضاء الإسباني لزعيم جبهة البوليساريو الانفصالية إبراهيم غالي الثلاثاء بتوجيه خطاب شديد اللهجة إلى مدريد أكد فيه أن إسبانيا تتواطؤ مع خصومه لتقويض وحدة أراضيه.

وقالت الخارجية المغربية في بيان رسمي نشرته الاثنين إن "الأزمة لا تتعلق بشخص إبراهيم غالي ولم تبدأ بدخوله إسبانيا ولن تنتهي بخروجه منها. المسألة أساسا تتعلق بفقدان الثقة والاحترام المتبادل بين المغرب وإسبانيا. لقد كانت اختبارا للشراكة بين البلدين".

وفي المقابل لا يبدو أن إسبانيا التي حاولت تبرير استقبالها لزعيم جبهة البوليساريو تسعى إلى تهدئة التوتر مع المغرب، حيث صعّدت بدورها الاثنين عندما اتهم رئيس الوزراء بيدرو سانشيز الرباط بالهجوم على الحدود الوطنية وهو ما رفضته وزارة الخارجية المغربية.

ودعت الوزارة إسبانيا إلى "عدم اتخاذ الهجرة كذريعة لتحويل الاهتمام عن الأسباب الحقيقية للأزمة بين البلدين".

وقال سانشيز مخاطبا رئيس الحكومة المغربية سعدالدين العثماني "من غير المقبول أن تقول إحدى الحكومات إننا سنهاجم الحدود وسنفتحها للسماح بدخول عشرة آلاف مهاجر في أقل من 48 ساعة بسبب خلافات السياسة الخارجية".

وتوترت العلاقات المغربية الإسبانية بسبب سماح مدريد بدخول زعيم البوليساريو إلى ترابها، تلك الخطوة التي بررتها مدريد بـ"دواع إنسانية"، إلا أن الرباط اعتبرتها طعنة من الخلف صدرت عن شريك إستراتيجي للمملكة.

وأوضحت الخارجية المغربية أن "المشكلة أصلها روابط ثقة مقطوعة بين مدريد والرباط والأفكار والدوافع المعادية التي تتبناها إسبانيا تجاه قضية الصحراء التي تشكل قضية مقدسة بالنسبة إلى الشعب المغربي".

وأكدت الوزارة أن واقعة استقبال إبراهيم غالي تكشف عن إستراتيجية الدولة الإسبانية وسلوكها المعادي تجاه المملكة، مشددة على أن الأزمة لا يمكن أن تنتهي فقط بالاستماع إليه بل تتعداه إلى توضيح دون غموض من الجانب الإسباني بخصوص خياراته وقراراته ومواقفه.

وأشار بيان الوزارة إلى دخول غالي إلى إسبانيا بجواز سفر مزور وهوية جزائرية على متن طائرة رئاسية جزائرية يفضح الميليشيات الانفصالية.

وتساءلت عن إمكانية ثقة المغرب في إسبانيا مستقبلا والاعتماد عليها دون استحضار إمكانية التواطؤ خلف ظهره مع أعدائه وكذلك التناغم في المواقف الإسبانية التي تحارب الانفصال داخل البلد وتشجعه عند جارها في إشارة إلى الحركة الانفصالية التي يقودها إقليم كتالونيا منذ سنوات، حيث استحضرت وزارة الخارجية محطات تاريخية رفضت فيها استقبال قادة انفصاليين كتالونيين، احتراما للعلاقة الطيبة التي تجمعه بإسبانيا.

وتساءلت الوزارة "ماذا كان سيكون رد فعل إسبانيا لو تم استقبال شخصية انفصالية إسبانية في القصر الملكي المغربي؟ كيف كان سيكون رد فعل إسبانيا إذا تم استقبال هذه الشخصية بصفة علنية ورسمية من قبل حليفها الاستراتيجي، وشريكها التجاري الهام، وأقرب جار جنوبي لها"؟

شبح الانهيار يهدد العلاقات الإسبانية المغربية